محضر اجتماع مجلس الأمناء رقم ٩٨

عقد مجلس الأمناء اجتماعه الافتراضي أونلاين على منصة مايكروسوفت تيمز في تمام الساعة الثامنة مساء يوم الأربعاء المصادف ٢٠٢٥/٧/١٦. وتم في الاجتماع مناقشة واستعراض المحاور التالية:

الإيجاز التنفيذي

قدم المدير التنفيذي إيجازًا عن متابعة وتنفيذ قرارات اجتماع المجلس السابق وعن خطوات تنفيذ الأمر الديواني:

- كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء الموجه إلى الجهات الحكومية الممثلة في المجلس بشأن آليات تنفيذ المادة (ثاني عشر) من الأمر الديواني الجديد والمتعلقة بتمويل الموازنة والمسائل اللوجستية الأخرى. وكتابنا المعطوف عليه والمتضمن قرار مجلس الأمناء بخصوص حصر التمويل بالتساوي بين وزارات النفط والمالية والبنك المركزي، وأن تتحمل وزارات الصناعة والمعادن والتخطيط مسؤولية توفير الموظفين والمتطلبات الأخرى، وكذلك موضوع تكليف وحدة إدارية معنية بالتنسيق مع الهيأة.
بعد ذلك، استفسر السيد ظافر مهدي عبد الله والدكتور سمير فخري نعمة عن حيثيات تكليف الجهات الثلاث حصرًا واقترحا إبلاغ وزارة المالية والبنك المركزي رسميًا بذلك.
- المطالعة التي تكفل السادة زياد حمد عبيد وعلي نزار الشطري وعلاء محيي الدين رفعها إلى معالي وزير النفط بشأن آلية تمويل الوزارة في رحاب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٦٠٠) لسنة ٢٠٢٤، والاستثناء الصادر بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (ق/٢/١/٥٨٧١٧) بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٨.
والاتفاق على أن تتضمن المطالعة الإشارة إلى ما نص عليه الأمر الديواني من وجود موافقة مسبقة من لدن السيد رئيس مجلس الوزراء على كافة بنوده وفقراته، الأمر الذي يثبت عدم وجود حاجة لاستحصال موافقات جديدة.
- دعوة البنك الدولي للمشاركة في ورشة بناء قدرات مخصصة لأعضاء المجلس تنظم خلال الأسبوع الأخير من شهر أيلول المقبل. واقتراح أن تكون ورشة تفاعلية لمدة ٣ أيام. وقد أكد دكتور وليد الكعبي على ضرورة أن تسبقها ورشة تعريفية في بغداد لممثلي المجتمع المدني الجدد.
- استكمال تشكيلة المجلس حيث تم الاطلاع على ترشيحات ممثلي الشركات العالمية الجدد (الأصلاء والبدلاء) وعلى ترشيح اتحاد الحقوقيين العراقيين. وتم الاتفاق على قبول ترشيح ممثلي الشركات وعلى معالجة موضوع تمثيل الاتحادات والنقابات في الاجتماعات القادمة.

الآلية المعجّلة لإصدار تقارير ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣

استعرض المجلس الآلية المعجلة لإصدار التقارير والتي سبق وأن أكدت السكرتارية الدولية على أنها تتماشى ومعايير المبادرة وتحقق الحد الأدنى من (المتطلب ٤,٩) المتعلق بجودة البيانات. حيث أوضح المدير التنفيذي أن اللجوء إلى هذه الآلية يعود إلى نفاذ الوقت وقلة التخصيصات المالية. وأشار إلى أن الموعد النهائي لإصدار تقرير عام ٢٠٢٢ كان في ٢٠٢٤/١٢/٣١، لكن حصلت موافقة البورد الدولي على تمديده لغاية ٢٠٢٥/٩/٣٠ تقديرًا للظروف المالية الاستثنائية التي تمر بها الهيأة. وإن الموعد النهائي لإصدار تقرير عام ٢٠٢٣ سيحل في ٢٠٢٥/١٢/٣١. أضاف أن جمع البيانات وفق هذه الآلية يتم باتجاهين متوازيين، الأول من خلال إرسال نموذج الإفصاح إلى الجهات المعنية. والثاني من خلال التركيز على جهات رئيسية تحتفظ ببيانات جميع الجهات الحكومية والشركات العالمية بصورة موثقة ومدققة أصوليًا بموجب معايير عالمية تتوافق ومعايير المبادرة، كالبنك المركزي العراقي وحساب صندوق تنمية العراق وشركة تسويق النفط وغيرها. وعلى صعيد الكلفة فإن الآلية المعجلة ستتضمن التنسيق مع البنك الدولي للاستفادة من عقود الاستشاريين الموقعين معه بإضافة فقرات جديدة إلى عقودهم تخص إصدار التقريرين، على تتحمل الهيأة أية أعباء مالية تترتب على الفقرات المضافة. وستكون كلفة إصدار التقريرين أقل من الكلفة الأصلية باعتبار إن هذه الآلية ستختصر وقت إعداد التقرير، وإن الاستشاري سيحصل على جزء من مستحقاته من عقده الأصلي مع البنك الدولي.

بعد ذلك تحدث ممثلو الحكومة والشركات والمجتمع المدني بما يؤيد الآلية كونها تضمن صدور التقريرين في الوقت المحدد دون أي تأثير على جودة البيانات. فيما اقترح العضو د. وليد الكعبي الاستعانة بخبراء محليين أو شركات تدقيق خارجية عاملة في العراق، حيث خلص النقاش إلى ضرورة النظر في هذا الخيار عند إصدار التقارير القادمة.

القرار

أقرّ مجلس الأمناء الآلية المعجلة وشكل لجنة برئاسة السيد ظافر مهدي عبد الله وعضوية كل من السادة علي نزار الشطري، والدكتور سمير فخري نعمة والسيد إبراهيم جلوب جبر. وخولهم صلاحية التفاوض مع البنك الدولي والسكرتارية الدولية للاتفاق على اختيار الاستشاري وعلى مسودة العقد وتحديد المبلغ الذي ستتحمله الهيأة. ومن ثم رفع المقترح إلى المجلس لغرض المصادقة النهائية.

المسودة الأخيرة من سياسة الإفصاح

ناقش المجلس الآلية المحدثة التي أعدها الاستشاري المتعاقد مع البنك الدولي السيد كريم لوريمي، وهي النسخة المعدلة للمسودة الأولى التي عرضت خلال ورشة عمان في نيسان الماضي. حيث تمت إضافة جداول البيانات بموجب متطلبات الإفصاح الممنهج ومبوبة تبعًا للجهات المفصحة. وتداول المجلس في آلية فرز البيانات ودراستها وتعديلها بموجب القوانين والتعليمات وآليات العمل المعتمدة لدى الجهات الحكومية، حيث اقترح د. صباح جندي منصور إرسال مسودة السياسة بكتب رسمية إلى الجهات الحكومية كي يتسنى الحصول على الموافقات الرسمية. كما اقترح السيد ماجد أبو كل إضافة ملحق بالبيانات القانونية المطلوب الإفصاح عنها.

القرار

قرر المجلس تكليف الأمانة الوطنية بإرسال نسخ المسودة رسميًا إلى الجهات الخمسة وتحديد موعد اجتماع عاجل لممثلي الحكومة يكرس لمناقشة التعديلات والاتفاق على المسودة النهائية ورفعها إلى الوزراء المعنيين لغرض المصادقة والإقرار.

حرر المحضر في بغداد بتاريخ ١٦ تموز ٢٠٢٥.

روناك علي حسين
منظمة سازان للمرأة وحقوق الإنسان

إبراهيم جلوب جبر
جمعية الدفاع عن حقوق الصحفيين العراقيين

د. وليد عبدالملك عبد الجبار
منظمة إنسان لأجل الإنسان

عبد الصاحب نجم عبد
نقابة المحاسبين والمدققين النقابات والاتحادات المهنية

عبد الرسول كايوموف
شركة لوك أويل

زيد الياسري
شركة بي بي

محمد قاسم مفتن
شركة الصناعات التعدينية

محمد ياسين حسن
شركة نفط الوسط

زياد حمد عبيد
دائرة الرقابة الداخلية

حسام علي حسين العقابي
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

د. سمير فخري نعمة
البنك المركزي العراقي

د. صباح جندي منصور
وزارة التخطيط

ميلاد زياد عبدالمولى
وزارة المالية

د. ماجد عبد الأمير كاظم
وزارة الصناعة والمعادن

علي نزار فائق الشطري
وزارة النفط

علاء رسول محيي الدين
المدير التنفيذي

حيان عبد الغني السواد
رئيس المجلس